

فرضت قضية "فوضى السلاح" نفسها على الساحة الكويتية، بعد مقتل عريس على يد صديقه الذي أراد أن يحتفل معه بفرحه، فأرداه قتيلاً، حيث انطلقت رصاصة من مسدس صديقه الذي كان يرافقه في السيارة ويجلس في المقعد الخلفي، لتخترق المقعد، وتستقر في قلب العريس ابن الـ42 عاماً، الذي قضى على الفور، لينقلب الفرح إلى مآتم.

ورجحت مصادر أمنية كويتية أن يتم بحث موضوع انتشار السلاح بين أيدي الناس على بساط البحث بغية معالجة هذه الظاهرة ومنع استفحالها، خاصة بعد أن تزايد ظهور الأسلحة غير المرخصة واستخدامها في ارتكاب جرائم القتل والسطو المسلح، أو في مناسبات الأفراح.

وقالت المصادر لصحيفة "الجريدة" إنه سبق للحكومات الكويتية الماضية أن شكلت قوة لجمع السلاح مرتين، الأولى بعد التحرير والثانية عقب الحوادث الإرهابية في "أم الهيمان" عام 3002، بيد أن الإجراءات الحكومية على هذا الصعيد اصطدمت بالمعارضة النيابية التي تمسك بها عدد من أعضاء مجلس الأمة تحت شعار "حرمة المنازل ومنع مداخلتها أو تفتيشها إلا في حدود ضيقة جداً"، وبالتالي فقد ترك أمر جمع السلاح مسألة طوعية لمن يرغب بتسليم ما لديه من أسلحة، وهو الأمر الذي لم يؤد إلى النتائج المرجوة، وبقي السلاح منتشراً على نطاق واسع نسبياً لا سيما في بعض مناطق الشمال والجنوب.

واستناداً إلى المصادر ذاتها، تبين خلال العام الحالي ارتفاع معدل الحوادث المتعلقة بالأسلحة، سواء من ناحية استخدامها في أعمال القتل والسلب، أو في الأفراح والمناسبات، إلى درجة أن مظهر المسلحين بات مألوفاً في كثير من المناسبات، وهو ما يندرج بمخاطر كبيرة، خصوصاً أن انفلات الوضع الأمني في العراق، مع بعض العوامل الإقليمية الأخرى، أديا إلى محاولات مستمرة لإدخال الأسلحة إلى البلاد.

ودعا عدد من نواب مجلس الأمة الكويتي وزارة الداخلية إلى حملة لجمع السلاح في الكويت، محمليين الحكومة مسؤولية السلاح المنتشر في البلاد، ومتسائلين أين القانون الذي يجب أن يطبق على الجميع دون استثناء، لأنه في ظل ظروف الفتنة الإقليمية والشحن الطائفي فإن جمع السلاح أصبح ضرورة

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 22/08/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com